

النكبة مجدداً

* أهرون كلاين

** الأُسرى العرب في حرب ١٩٤٨

في النصف الثاني من كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، نُقل الأسير العربي رقم ٦٣٠٠ إلى أحد معسكرات أسرى الحرب في إسرائيل، وفي الأسبوع الأول من شباط / فبراير ١٩٤٩، سُجّل الرقم الأعلى لأُسرى حرب الاستقلال، وكان ٦٣٧٦ أسيراً. وتمّ تجميع آلاف الأسرى في خمسة معسكرات، بينها معسكران رئيسيان هما: معسكر إجليل القبلية بالقرب من هيرتسليا (اليوم: غليلوت)، ومعسكر عتليت، جنوبي حيفا. وغداة توقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار مع الدول العربية، وتبادل الأسرى خلال الفترة آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ١٩٤٩، أُفرج عن معظم أسرى الحرب، وأُغلقت أغلبية المعسكرات، إلا إن المعسكر الأخير في صَرْفَنْد (اليوم: تسريفين) لم يُفقل إلا في مطلع سنة ١٩٥٠.

وبقي موضوع أسرى الحرب العرب الذين احتجزتهم إسرائيل خلال حرب الاستقلال

تعرض هذه المقالة الطويلة، التي اقتنعنا منها بضع فقرات وعبارات لا تؤثر في المضمون، نتائج بحث أجراه باحث إسرائيلي، وموضوعه معسكرات الأسرى العرب خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٠. وهو على ما يظهر بحث جدي استند إلى أرشيف "الهأغاناه" والجيش الإسرائيلي، وإلى تقارير منظمة "الصليب الأحمر الدولي"، وإلى شهادات ضباط المعسكرات الإسرائيليين، ومعظمهم من منظمتي إيتسل (الإرغون) وليحي (شتيرن). ويمر الكاتب بسرعة على ما يسميه مرحلة "الحرب الأهلية"، حين كانت تتم تصفية الأسرى الفلسطينيين، ثم ينتقل إلى مرحلة تأسيس دولة إسرائيل و"غزو الجيوش العربية"، وكيف أن الضرورة آنذاك اقتضت أسر أكبر عدد ممكن من الجنود العرب والذكور الفلسطينيين (الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٠ أعوام و٧٠ عاماً)، بناء على تعريف مرّن إلى أقصى حد للعدو العربي. أمّا موضوع البحث الرئيسي فهو أحوال الأسرى العرب والفلسطينيين في معسكرات الخيم ثم في معسكرات السخرة التي أشرف على إنشائها وإدارتها ميجر بريطاني عاونه لفييف من ضباط إنجليز ومجندين يهود اختير معظمهم من المنظمين المنشقين، إيتسل وليحي.

* أستاذ في الجامعة العبرية في القدس.

** المصدر: مقتطفات من فصل من كتاب:

"حرب الاستقلال ١٩٤٨ - ١٩٤٩" (بالعبرية).

تحرير ألون كاديش (تل أبيب: وزارة الدفاع،

٢٠٠٥)، المجلد ١، ص ٥٦٧ - ٥٨٥ (وقد اقتضى

أخذ مقتطفات من النص تغييراً في ترقيم

المصادر).

ترجمة: يولا البطل.

طيّ الكتمان طوال الأعوام المنصرمة، ولم يجزِ البحث فيه قط. وهذه المقالة مخصصة لعرض معطيات أساسية وإلقاء الضوء على بعض النقاط الحساسة التي أظهرها هذا البحث، وبين هذه المسائل على سبيل المثال: مَنْ كانوا حراس هذه المعسكرات، وما هي الفائدة التي جناها الجيش الإسرائيلي من الإبقاء على آلاف الأسرى. ولعله من الأجدى أولاً معرفة مَنْ كانوا الأسرى والأوائل، وكيف تطورت المنظومة التي احتجزت واهتمت بأمر الأسرى العرب، من لا شيء تقريباً.

الأسرى الأوائل

عشية غزو الجيوش العربية في أيار/مايو ١٩٤٨، كانت المؤسسة العسكرية الفتية تحتجز نحو ١٠٠ أسير، أغلبيتهم من العرب الفلسطينيين الذين اعتقلوا وهم مسلحون، أو بتهمة حيازتهم معلومات نوعية، وأُخضعوا للتحقيق. وجرى احتجاز الأسرى في مواقع مرتجلة - في القدس، وفي سجن عكا، وفي القرية المهجورة أم خالد (اليوم: جزء من مدينة نتانيا)، كما احتجز عشرات من الأسرى الإضافيين بطريقة موقته ومختلفة لدى الألوية والكتائب العسكرية المقاتلة.

وصدرت الوثيقة الأولى التي تطرقت إلى أسرى الحرب، عن منظمة الهاغاناه في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وحملت عنوان "أسرى عرب"، وهي رسالة موجهة إلى قادة كتائب المنظمة، وموقّعة من يغئيل يادين، وموضوعها هو الضرورة الملحة لأسر أكبر عدد ممكن من العرب خلال المعارك بهدف جمع معلومات عن العدو^١.

وعقب إعلان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في آخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اتخذت الحرب الأهلية في أرض إسرائيل [فلسطين] بين اليهود والعرب الفلسطينيين، شكلاً أعمال عدائية متبادلة، ولم تظهر الحاجة

أنداك إلى احتجاز أسرى لفترات طويلة، أكانوا معتقلين [فلسطينيين] أم أسرى عرب، بعد الانتهاء من التحقيق الاستخباراتي معهم. علاوة على ذلك، فإن الوجود العسكري البريطاني في بعض المناطق حال دون إنشاء أماكن لاحتجاز وحراسة أسرى من دون انكشاف الأمر [...].

وينص البند الأخير في وثيقة الهاغاناه بشأن "الأسرى العرب" على أن "إطلاق الأسير أو قتله يحتاج إلى موافقة قيادة الكتيبة، وذلك بالتشاور مع ضابط في جهاز الاستخبارات (شاي)". ويبدو أن العرب الذين أُسروا أو اعتقلوا كانوا يُحتجزون لفترة وجيزة تدوم ساعات أو أياماً، للتحقيق معهم، ثم يُتخذ قرار إمّا بقتلهم وإمّا بالإفراج عنهم. وسارت الأمور على هذا المنوال طوال أشهر الحرب الأهلية، و فقط اعتباراً من مطلع نيسان/أبريل ١٩٤٨، ارتقت معالجة موضوع الأسرى درجة إضافية بموازاة تغيير طابع النشاط العسكري اليهودي الذي انتقل إلى المبادرة الهجومية المتواصلة. وأصدرت قيادة منظمة الهاغاناه في أواسط نيسان/أبريل ١٩٤٨، وثيقة أخرى بشأن موضوع الأسرى العرب، وزعتها على جميع شعبها وألويتها ووحدها المتعددة، وحملت توقيع رئيس القيادة القطرية، يسرائيل غاليلي، وقد حددت [في البند الأول] مَنْ هو الأسير، وكيف يجب التعامل معه، ومَنْ هو المسؤول عن التحقيق معه، وأين يجب احتجازه بعد فترة التحقيق^٢. فالحرب الأهلية من جهة، وعدم وجود مقاتلين نظاميين من جهة أخرى، استوجبا تعريف مَنْ هو الأسير. وعملاً بالوثيقة هناك نوعان من العرب مسموح أسرهما، وهما: العربي العدو، وهو كل عربي شارك أو يشارك في أعمال معادية للييشوف اليهودي؛ العربي "المشتبه فيه"، وهو كل عربي يثير سلوكه الريبة في أنه ربما يكون عدواً. ويجوز الافتراض بالتالي أن قيادة الهاغاناه أثرت الإبقاء على

[.....]

كما أن هناك رسالة أخرى من لواء "الأسرى" تشير إلى "مشكلات متنوعة، بينها مشكلة معاملة (التشديد من المصدر) الأسرى". فقد جرت حوادث تنكيل بالأسرى، وقُتل أسرى بدافع الانتقام لا غير، بما في ذلك أسرى كانت أيديهم مقيدة، وذلك خلال الأشهر التالية من [بداية] الحرب - حتى بعد صدور أوامر عسكرية صريحة من هيئة الأركان العامة بشأن معاملة الأسرى والتصرف تجاههم في مطلع حزيران/يونيو ١٩٤٨^١ [.....]، فحتى أواسط نيسان/أبريل ١٩٤٨ لم تكن وحدات مقاتلة عديدة تعرف ماذا تفعل بالأسرى المعتقلين لديها، والذين كانت أعدادهم آخذة في الازدياد. فالأمر اليومي كان يقضي آنذاك باعتقال كل عربي قادر على القتال - المفهوم الذي وُسع في حالات عديدة بحيث تخطى التعريف الأساسي للأسير.

معتقل الأسرى الرئيسي رقم ١

ظهرت حاجة جلية وملحة إلى إنشاء معسكر اعتقال كبير يتم فيه تجميع كل الأسرى الذين كانوا معتقلين أو محتجزين في معسكرات مؤقتة لدى الكتائب والألوية والوحدات المتعددة، ووقع الخيار على القرية العربية المهجورة إجليل القبلية (فيما يلي: إجليل) القريبة من هيرتسليا، على بعد بضعة أميال من شاطئ البحر. وقد نُقل الأسرى إلى هذا المكان في ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٨، حين كان المعسكر في طور التجهيز والتنظيم، ووضِعوا في خيم قديمة وفي بيوت هجرها أصحابها، وأقيم سور مرتجل من الأسلاك الشائكة، بينما احتلت القيادة وسرية الحراسة بعضاً من البيوت الـ ٢٢ المهجورة وغير المهدامة، وسُمي المعسكر "معسكر الأسرى رقم ١".^٢

[.....]

قدر من الضبابية بشأن تعريف من هو الذي يتعين أسره. ولحظت الوثيقة أنه يجب أسر أكبر عدد ممكن من العرب - الأعداء، لكن لا يجوز أسر عربي لمجرد كونه عربياً، إذا لم يكن مشمولاً بالفتنيتين المعرفتين أعلاه.

ويتناول البند [الثاني] من وثيقة الهاغاناه طريقة معاملة الأسير، وينص بوضوح على "معاملة الأسير معاملة إنسانية، وعلى أن كل عضو في المنظمة مسؤول عن حياة الأسير وسلامته، أكان عدواً أم مشتبهاً فيه" [.....]. وتحدد الوثيقة أيضاً من هو المسؤول عن التحقيق مع الأسرى، لكنها لا تتطرق إلى مدى الضغط الجسدي المسموح استخدامه في إبان التحقيق، كما تتناول ضرورة إقامة معتقلات مؤقتة [.....] "إلى أن يتم إنشاء معسكرات اعتقال دائمة" [.....]. ويبدو أن قياديي الهاغاناه نظروا إلى المستقبل، وأدركوا الضرورة المتزايدة لإنشاء معسكرات اعتقال منظمة ودائمة لاحتجاز الأسرى فيها.

[.....]

[.....] لكن العديد من القادة والضباط، فضلاً عن الجنود، لم يعلموا بالتعليمات الجديدة، كما يجوز الافتراض أنهم حتى لو كانوا على علم بها، إلا أنهم لم يأبهوا للتقيد ببندها كافة. وكان هذا مساراً انتقالياً بطيئاً لوضع جديد ومُلزم من جهة الدولة التي كانت على طريق التأسيس، أي ضرورة ألاّ يظهر كزمر ميليشياوية فالتة من عقالها، من دون ضوابط، ومن دون قواعد قانونية وأخلاقية؛ وهكذا فإن قتل أسير أصبح قضية غير أخلاقية ولا قانونية [.....]. لقد كان الوضع في الميدان، فيما يتعلق بمعاملة الأسرى، وحتى [مسألة] أسره، يتسم بفوضى شبه مطلقة، حتى في الأشهر الأولى التي تلت قيام الدولة وإنشاء الجيش. وهكذا، على سبيل المثال، قُدّمت شكوى ضد أمر كتيبة يدعى شدمي (وهو على ما يبدو يشكا شدمي)، بسبب قتل أسيرين عربيين.^٣

الجيش العربية الذين وقعوا في الأسر، وقد بلغ عددهم في مطلع سنة ١٩٤٩ نحو ٩٠٠ رجل (ما نسبته ١٤٪ من تعداد الأسرى).

● سُمّيت المجموعة الثانية المجموعة "غير النظامية"، وشملت أعضاء الفصائل شبه العسكرية، وهم، في معظمهم، من العرب الفلسطينيين الذين شاركوا في المواجهات وكانوا يحملون أسلحة فردية. وقد بلغ عددهم في مطلع سنة ١٩٤٩ نحو ٢٠٠ رجل (ما نسبته ٣٪ من تعداد الأسرى).

● أمّا المجموعة الثالثة الأكبر عدداً، فكانت مكونة من عرب فلسطينيين لم يكن لهم أي صلة بنشاط عسكري أو قتالي معين، بيد أنهم اعتقلوا لمجرد كونهم في سن الخدمة العسكرية، وذلك بناء على أوامر جارفة أُعطيت خلال الهدنة الأولى، وقضت باعتقال كل عربي فلسطيني يبلغ سن الخدمة العسكرية.

وكان لدى القوات الإسرائيلية التي نفذت هذه الاعتقالات ميل إلى توسيع دائرة مفهوم "سن الخدمة العسكرية"، فنُفذت اعتقالات بحق أطفال في العاشرة من عمرهم، وصولاً إلى رجال بعمر السبعين.^٩ وبلغ تعداد الأسرى في هذه المجموعة ٤٨٥٠ [طفلاً و] رجلاً (ما نسبته ٨٢٪ من تعداد الأسرى). وعرّفت الاستثمارات العسكرية في الأشهر الأولى هؤلاء الأسرى بأنهم "مواطنون"، أمّا في المراحل اللاحقة، ولا سيما في نهاية سنة ١٩٤٨، فإن مفردات الاستثمارات أصبحت أقل وضوحاً، وربما أقل دبلوماسية، إذ تحوّل المواطنون إلى "آخرين"، أو إلى "غير محددين".^{١٠}

[.....]

وجال مندوبو منظمة "الصليب الأحمر الدولي" على المعسكرات، وتفقدوا أوضاع عيش المعتقلين منذ بداية الحرب [.....].

وجهت دائرة المعسكرات التابعة لشعبة القوة البشرية في تلبية مطالب "الصليب الأحمر الدولي"، إذ كان يُخشى أن تضر التقارير

وكان الأسرى الأوائل في هذا المعسكر رجالاً من قرية زرنوقة (اليوم: جزء من مدينة رحوفوت)، وبينهم بعض المشايخ، وأربعة مصريين أسروا بالقرب من الرملة. وضمت المجموعة الثانية من المعتقلين رجالاً من قرية الطنطورة، وأربعين مقاتلاً أسرتهم منظمة إيتسل في يافا، وسلمتهم في حزيران/يونيو ١٩٤٨ إلى الجيش الإسرائيلي^٧ [.....]. وفي ٧ حزيران/يونيو كان عدد الأسرى بلغ ١٨٦ أسيراً، وقد ارتفع عددهم في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٨ إلى ٤٠٠ أسير.^٨

[.....]

وكان المعسكر رقم ١ مجهزاً لاستيعاب مئات معدودة من الأسرى، فُشّر في إنشاء معسكر عتليت (الرئيسي رقم ٢) بعد شهرين، وأعدّ لاستيعاب أسرى جبهة الشمال. أمّا المعتقلات الثلاثة الأخرى التي أقيمت لاحقاً في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، فاستُخدمت كمعسكرات عمل مخصصة لهذا الغرض، وهي: معسكر تل ليتفنسكي (تل هاشومير)؛ معسكر أم خالد (اليوم: نتانيا)؛ معسكر صرفند.

التركيب البشري وشروط

الحياة في المعسكرات

فور وصول الأسرى إلى معسكر إجليل أو عتليت، فإنهم كانوا يُصنّفون ويوزعون على "حظائر" اعتقال متعددة،* فكان الضباط والوجهاء يوضعون في "حظائر" منفردة، أمّا الأسرى العاديون فكانوا يوزعون وفق حاجات قيادة المعسكر، بناء على قاعدة مبادئ بسيطة متصلة بسهولة السيطرة على الأسرى. وعملاً بتعريف المؤسسة العسكرية، فإن الأسرى توزعوا على ثلاث مجموعات:

● ضمت المجموعة الأولى ضباط وجنود

* كانت المعسكرات مكونة، بصورة عامة، من خيم، ومقسمة إلى مجموعات. [الترجمة]

الثالثة تكونت من ضباط، قسم منهم أعضاء في الهاغاناه سابقاً، ونُقِلوا إلى المعسكرات لأسباب عديدة ومتنوعة.^{١١}

وكان عدد الضباط الذين خدموا في الجيش البريطاني قليلاً، وكان أهمهم الميجر بارون، وهو ضابط معروف بقدراته الإدارية، وكان الصورة الحيّة للقائد ذي القوة الدافعة والفاعلة في كل ما يتصل بالمعسكرات منذ إنشائها حتى تفكيكها، وقد أوكلت هذه المهمة إليه في مطلع أيار/مايو ١٩٤٨، فاضطلع عملياً بإنشاء معسكر الأسرى الأول في إجليل، أمّا الضباط الآخرون فعُيّنوا قادة لمعسكرات الأسرى. ومن الصعب أن نقدر المؤهلات التي حُددت آنذاك لهذه المهمة، لكننا، على سبيل المثال، نذكر الكابتن فريدريك موسدال، قائد معسكر الأسرى رقم ١ في إجليل. كان هذا الضابط بريطانياً غير يهودي في الخمسين من عمره، ويشهد عدد من الضباط الذين خدموا بامرته، وعرفوه جيداً، بأنه لم يكن يعرف إلا قليلاً من الكلمات العبرية، وقد خدم سابقاً في سلاح الطيران البريطاني، ثم في شرطة الانتداب، وتزوج من امرأة يهودية وساعد منظمة الهاغاناه قبل تأسيس الدولة. وعلى حد قول هؤلاء الشهود: "كان رجلاً طيباً، أرسل إلى المكان غير الملائم، فضلاً عن أنه كان يعاني مشكلات عويصة في اللغة."^{١٢}

وعُيّن ضابط بريطاني آخر، هو الكابتن موريس فيسباخ، قائداً لمعسكر الأسرى رقم ٢ الذي أنشئ في تموز/يوليو ١٩٤٨ في عتليت، وكان خدم سابقاً في الجيش البريطاني في مجال الإدارة، وكان من منشأ جنوب إفريقي. وبحسب شهادات مروّوسيه، فإنه كان قاسياً لكن عادلاً، وكان في الخمسين من عمره، وكانت لغته العبرية ركيكة... وكان هناك أيضاً الضابط أربييه رابوبورت، قائد معسكر الأسرى في صرفند، وكان برتبة ميجر عندما سُرّح من الجيش البريطاني، وجُنّد برتبة كابتن في الجيش الإسرائيلي.^{١٣}

السلبية، ولو بصورة غير مباشرة، بطريقة معاملة الأسرى اليهود لدى الدول العربية. كما كان هناك حافز إضافي لإرضاء مندوبي "الصليب الأحمر الدولي"، متمثل في الرغبة الإسرائيلية في الحصول على الاعتراف بإسرائيل دولياً بوصفها دولة حريصة على تطبيق بنود اتفاقية جنيف (١٩٢٩) بشأن معاملة أسرى الحرب. وكانت اتفاقية جنيف قد تُرجمت إلى العبرية في مرحلة سابقة، وجرى توزيع نسخ منها على قادة معسكرات الأسرى.

حراس المعسكرات

استخدمت منظومة معسكرات الأسرى طاقة بشرية كبيرة، ففي مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، خدم أكثر من ١١٠٠ جندي وضابط في هذه المعسكرات، وكان عدد الأسرى في ذلك الشهر بلغ قرابة ٥٦٠٠ أسير (أي بنسبة ١ إلى ٥). وخدم أكثر من ٧٠ ضابطاً في معسكرات الاعتقال، وفي دائرة معسكرات الأسرى التابعة لشعبة القوة البشرية، وكان الضابط الأعلى رتبة هو رئيس دائرة الأسرى، الميجر (الرائد) بارون، المكلف بالاهتمام بموضوع الأسرى العرب واليهود في الدول العربية على حد سواء. وعُيّن ضباط برتبة كابتن (نقيب) قادة للمعسكرات، وكانت هذه أيضاً رتبة رئيس دائرة تشغيل الأسرى، المتفرعة عن دائرة الأسرى في شعبة القوة البشرية.

ومن ناحية الخلفية التي أتى منها الضباط الذين عملوا في المعسكرات، وأسباب تكليفهم بالعمل في معسكرات الأسرى، فإنه يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات رئيسية: الفئة الأولى، القليلة العدد، ضمت ضباطاً مسرّحين من الجيش البريطاني، عُيّنوا في المناصب القيادية المتصلة بإنشاء المعسكرات ورقابتها وتسيير العمل فيها؛ الفئة الثانية ضمت أعضاء في المنظمين المنشقتين، إيتسل وليحي؛ الفئة

ويتبين من شهادات ضباط المعسكرات أن الضباط البريطانيين، باستثناء الميجر بارون، لم يُعِينُوا بسبب كفاءاتهم في أداء المهمة، حتى إنهم لم يحسنوا أداءها، ففي جميع المعسكرات التي كان القائد الأعلى ضابطاً بريطانياً سابقاً، كان يتم تعيين نائب مساعد له كان يقوم عملياً بالمهام المنوطة بقائد المعسكر [.....].

وبما أن الضباط الأعلى رتبة في المعسكرات كانوا ضباطاً بريطانياً سابقين، مثل رئيس دائرة الأسرى وكبار مسؤولي شعبة القوة البشرية التي أشرفت على المعسكرات، فقد لوحظت محاولة لفرض مدرسة الجيش البريطاني في كل ما يتعلق بإدارة معسكرات الأسرى. وتُظهر مطالعة ملفات العاملين في المعسكرات سعي هؤلاء الضباط للترتيب والتنظيم والانضباط، وخصوصاً من جانب الميجر بارون، ومحاولة جعل مرؤوسيهم يستوعبون هذه الأنظمة والتقاليد.^{١٤}

وَضُمَّت الفئَة الثانية من الضباط والرقباء رجالَ منظمتي إيتسل وليحي، الذين شكلوا ما نسبته ٢٥٪ من عدد الضباط الإجمالي، وهذه نسبة عالية ملحوظة قياساً بنسبتهم في باقي الوحدات في تلك الفترة.

وبحسب شهادة أفغدور كيفنيس [ليحي]، والتي أيدها عدد من الضباط الآخرين، فإن تلك كانت سياسة مقصودة من جانب "القيادة العليا" التي كتفت عدد رجال إيتسل وليحي في معسكرات الأسرى لإبعادهم عن باقي وحدات الجيش، وذلك بسبب انعدام الثقة بهم، ولا سيما في أعقاب حادثة ألتلينا [.....].

ويشهد يغثيل غريفل أنه كان من أوائل رجال إيتسل الذين دعاهم الميجر بارون إلى الانضمام إلى منظومة معسكرات الأسرى، فيقول: "ساعدت كثيرين غيري للدخول، فنحن لم نشأ الانضمام إلى الكتائب المقاتلة، وإلى أولئك الذين أطلقوا النار علينا [في ألتلينا] [.....]. كُنَّا نعرف السجون من الداخل، ولعلمهم اعتقدوا أن تجربتنا

مفيدة في إدارة المعسكرات."^{١٥}

[.....]

وكانت القوة البشرية في معسكرات الأسرى مكونة أساساً من جنود عاديين أوكلت إليهم مهمة حراسة الأسرى. وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، كان يخدم في معسكرات الأسرى ٩٧٣ جندياً و١٠٨ رقباء^{١٦} [.....].

[.....]

ويمكن تصنيف جنود المعسكرات، بناء على أسباب استخدامهم في المعسكرات، ضمن خمس مجموعات رئيسية:

المجموعة الأولى، الأكثر عدداً، كانت من المجندين ذوي الحالة الصحية السيئة الذين لا يستطيعون الخدمة في الوحدات القتالية؛ المجموعة الثانية كانت مؤلفة من رجال إيتسل وليحي [.....]: المجموعة الثالثة ضمت "المدعومين" الذين فضلوا خدمة عسكرية سهلة، بعيداً عن ساحة الحرب؛ المجموعة الرابعة كانت من المقاتلين الذين أصيبوا في المعارك بجروح خفيفة وانخفض تصنيفهم الصحي [.....]:

المجموعة الخامسة ضمت أعضاء منظمة "غاحال" (المجنّدون من خارج البلد)، وكانت مجموعة صغيرة، والشهادة الوحيدة عن وجودها مسجلة في "يوميات الحرب لمعسكر عتليت"، التي تشير إلى خروج ٢٦ جندياً معظمهم من "غاحال"، إلى نزهة في الجليل طوال النهار.^{١٧} وشكّل الجنود من ذوي الحالة الصحية السيئة مشكلة رئيسية، وخصوصاً بالنسبة إلى قدرتهم على حراسة الأسرى [.....]. ورأى كثير من الضباط أن أداء هؤلاء الجنود الرديء والإشكالي في الحراسة، هو أحد أسباب كثرة هروب أسرى [.....].

[.....]

تشغيل الأسرى

كانت الطاقة التشغيلية الكامنة في آلاف

والمرائب، ووصولاً إلى أعمال الكهرباء والتركيب والتجهيز، والزراعة. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ومطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، كان تشغيل الأسرى أصبح روتيناً ظاهراً ومُثبتاً في الأوامر الإدارية والمستندات والتقارير المتعددة، وبلغ عدد الأسرى العاملين الذروة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ إذ إن ٣٦٠٠ أسير من مجموع ٥٥٠٠ أسير صاروا محتجزين في المعسكرات (أي نحو ٦٥٪).^{١٨}

وبرزت الحاجة الحيوية إلى تصنيف الأسرى وفق حرفهم وقدراتهم على العمل اعتباراً من المرحلة الأولى لتنظيم أماكن العمل في الورش والمصانع التي تتطلب مهارة. وجاء في تقرير خطي في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر أن "المعسكرات شرعت في إجراء تصنيف جديد للأسرى من أصحاب الحرف، بناء على الحرف التي تهتمّ الجيش، وتم التركيز بنوع خاص على جامعي الزيتون ومبيضي الأدوات.^{١٩} وعليه، جرى تصنيف الأسرى بحسب حرفهم وقدراتهم، وأرسلوا إلى العمل في الورش والمصانع التي أنشأها الجيش الإسرائيلي داخل المعسكرات أو في جوارها. وجاء في تقرير عن الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، أنه تم تشغيل نحو ١٤٠٠ أسير في أعمال حرفية من مجموع ٣٦٠٠ أسير عامل.^{٢٠} وكان هذا نجاحاً تحقق في فترة وجيزة، والفضل في ذلك يعود إلى طريقة التصنيف التي أدت إلى اكتشاف أصحاب حرف فريدة.

وفي التقرير الأسبوعي نفسه، قدّم كاتب التقرير نموذجاً لهذا النجاح القيم بحسب تقديره، وذلك من خلال عرض تفصيلي لنوع "الضغوط" التي مورست على دائرة تشغيل الأسرى بغية الحصول على أصحاب حرف فريدة، فكتب تحت العنوان التالي: "مشغل لصنع سلال لجمع الزيتون ولعصره"، أنه: "جرت مفاوضات بين خزانة الدولة ودائرة تشغيل

الأسرى العرب طاقة هائلة، وكان الاقتصاد الإسرائيلي يعاني نقصاً شديداً في الأيدي العاملة، وكانت المؤسسة العسكرية في طور تنظيم أمورها وبحاجة ماسة إلى إنشاء وإصلاح وبناء منشآت ومعسكرات عديدة. ولم يغب ذلك عن بال كبار مسؤولي شعبة القوة البشرية في الجيش الإسرائيلي، فمنذ الأشهر الأولى لاحتجاز الأسرى، تم تشغيل جزء منهم في طيف من الأعمال داخل المعسكرات، بما في ذلك بناء هذه المعسكرات وتوسيعها، وفي أعمال الصيانة الروتينية. لكن، مع مرور الوقت، توسع النشاط التشغيلي للأسرى إلى خارج المعسكر، وازدادت تشكيلة وطبيعة الأعمال وأماكن العمل زيادة كبيرة.

وعليه، ولما كان من شأن تشغيل الأسرى أن يحل جزءاً من مشكلات الجيش الإسرائيلي وحاجاته، فقد اتخذ قرار إنشاء معسكرٍ عمل مخصصين للأسرى، الأول في صرفند (اليوم: تسريفين)، والثاني في تل ليتفنسكي (تل هاشومير)، وقد انتهى بناؤهما في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨. كما أُعيد فتح المعسكر في قرية أم خالد المهجورة قرب נתانيا لعدة أشهر، وجرى تشغيل الأسرى المحتجزين داخله في بناء وإصلاح معسكرات الجيش الإسرائيلي في المنطقة. واختير موقعا صرفند وتل ليتفنسكي كموقعين ملائمين لبناء معسكرٍ عمل للأسرى كونهما مركزيّ صيانة وإمداد وتنظيم للجيش الإسرائيلي، ولأن العمل فيهما يتطلب قوة بشرية كبيرة. وشكّل إنشاء معسكرات العمل قفزة ملحوظة في استغلال القوة البشرية للأسرى الذين كان عددهم أخذاً في الازدياد. وتم تجميع مئات الأسرى في هذين المعسكرين لدى انتهائهم من بناؤهما، ثم نُظّموا على الفور في مجموعات عمل تشتغل في معسكرات الجيش الإسرائيلي في المنطقة المحيطة بهما. وجرى تشغيل الأسرى في كل شيء، بدءاً بأعمال التنظيف، مروراً بترميم المباني، والمطابخ،

تلك، في معظمها، كانت وحدات عسكرية مهنية شغلت أسرى حرفيين، وبينها شعبة المستودعات التابعة لسلاح الهندسة (٣٧٠ أسيراً عاملاً)، وورشة النقل ذات الرقم ٢٢ (١٨٠ أسيراً عاملاً)، وستة قواعد تابعة لشعبة خدمات الإيواء (المجموع ٥٥٥ أسيراً عاملاً)، وقاعدة الأعتدة المرتجعة ذات الرقم ٦٦١ (٢٩٨ أسيراً عاملاً).

ويعرض التقرير أسماء الوحدات والأسلحة التي استخدمت أسرى، ويتبين من التدقيق في هذه الأسماء أن جميع الأسلحة ووحدات المؤخرة تقريباً استخدمت أسرى: سلاح الهندسة؛ سلاح البحر؛ سلاح النساء؛ سلاح الإشارة (الاتصال)؛ سلاح المدفعية؛ سلاح النقل؛ سلاح الطيران؛ شعبة المستودعات؛ شعبة خدمات الإمداد؛ جهاز الشرطة العسكرية؛ جهاز الخدمات الطبية، وحتى جهاز خدمات التدريب؛ شعبة القوة البشرية.

وفضلاً عن ذلك فإن وحدات المؤخرة التابعة للألوية والكتائب المقاتلة، شغلت أسرى، وبينها على سبيل المثال: اللواء ٥ (غفعاتي)، في سرية الأركان وفي الكتيبتين ٥٢ و٥٤؛ اللواء ٨ في سرية الأركان وفي الكتيبتين ٨٨ و٨٩؛ اللواء ٧ في الكتيبة ٧٩؛ إلخ. وقد شغلت الكتائب المقاتلة ما مجموعه ٣٠٠ أسير عاملاً.

ويبلغ عدد الأسرى العاملين في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، وفق ما جاء في التقرير، ما مجموعه ٤٧٦٢ أسيراً عاملاً - وتمثل الأرقام الواردة في التقرير أقصى ما وصل إليه عدد الأسرى العاملين، وكذلك توزعهم وأنواع عملهم، إذ بدأ في الأشهر اللاحقة الإفراج عن أسرى المعسكرات، كما أن منظومة تشغيل الأسرى بدأت تتقلص.

وكان المعيار الأساسي لتشغيل الأسرى هو أن يجري ذلك في إطار الجيش، وفي حالات استثنائية، في إطار عمل الحكومة، كما أن الجيش الإسرائيلي لم يرسل أسرى للعمل في

الأسرى بقصد إنشاء مشغل كهذا. وشرح مندوبو الدولة أنه لا يمكن صنع السلال المطلوبة من دون مساعدة من أصحاب الخبرة العرب، وأنه إذا لم يساعد الدولة في ضائقها، فإنه سيتوجب عليها عند ذاك إرسال مندوب خاص إلى فرنسا لشراء سلال مماثلة.^{٢٣} وطبعاً، يسترسل كاتب التقرير في وصف كيف تم الحصول، خلال فترة وجيزة، على مجموعة عمل من ٢٥ أسيراً حرفياً لهذه الغاية، وأن ثمة مفاوضات تجري حالياً بشأن صنع سلال وثياب خاصة بالعمل في البساتين، وأنه جرى تحديد الأسرى الخبراء في هذه الحرفة، وأنهم جُمعوا وأرسلوا إلى معسكر العمل في صرفند. وأدى نقل الأسرى إلى معسكر صرفند وتل ليتفنسكي إلى اكتظاظهما الشديد، فشرع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ في توسيع هذين المعسكرين، وفي إقامة معسكرات اعتقال إضافية. وفي الفترة الفاصلة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر و٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تضاعف عدد الأسرى في معسكر تل ليتفنسكي أربعة أضعاف، كما تضاعف عددهم في معسكر صرفند.^{٢٤} وطرح رئيس دائرة الأسرى هذا الموضوع خلال الجلسة التي عُقدت في آخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وأعلم أعضاء الجهة المختصة أن سبب الاكتظاظ في المعسكرين هو الطلب على أسرى يمكن تشغيلهم، وأن تسهيل الأمور يتطلب إنشاء معسكر اعتقال إضافي.^{٢٥}

ويمكن الاطلاع على صورة وضع انتشار أماكن العمل وأنواع الأعمال التي اشتغل فيها الأسرى الحرفيين وغير الحرفيين، من التقرير الذي يحمل عنوان: "قائمة الوحدات العسكرية التي تُشغل أسرى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩".^{٢٤} ففي التقرير قائمة بـ ١٣١ قاعدة ومعسكراً للجيش الإسرائيلي، يُستدلّ منها أن أغلبية أماكن العمل شغلت ما بين ١٠ و٣٠ أسيراً، وأن بعضها شغل ٢٠٠ أسير وأكثر، وأن

الخبز والزيت في حصته الغذائية اليومية، وذلك بمقدار ٣٠٠ غرام من الخبز و٣٠ غراماً من الزيت. وهذه الكمية تشكل إضافة ملحوظة، إذ إنها تضاعف تقريباً الحصص اليومية المخصصة للأسير، الأمر الذي يعني زيادة بمقدار ١١٠٠ وحدة حرارية في اليوم بناء على حسابات الوحدات الحرارية للصليب الأحمر الدولي. ونذكر على سبيل المقارنة أن حصص الأسير غير العامل اليومية من الخبز كانت ٤٠٠ غرام فقط، أما إذا أضفنا سائر مكونات حصته الغذائية، فإن القيمة الحرارية لحصته اليومية تصبح نحو ١٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم^{٢٩} [...] وأشار مندوبو الصليب الأحمر الدولي في تقاريرهم إلى محفّز إضافي هو أجر الأسير في مقابل يوم عمل، والذي كان يبلغ ٧٠ مليماً فقط في اليوم، لكنه، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، وصل إلى ١٠٠ مليم في اليوم [الجنيه الفلسطيني كان يساوي ١٠٠٠ مليم]^{٣٠}. ويجوز الافتراض أن الأسرى العاملين كانوا غير واثقين بأنهم سيقبضون أجورهم يوماً ما، ولذا، فإن قادة بعض معسكرات العمل تعهدوا لمندوبي الصليب الأحمر الدولي بدفع أجور العمال خلال فترة وجودهم في المعسكرات. لكن هذه التعهدات التي لم يكن لها أي سند واقعي، قُطعت في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨،^{٣١} وعليه، فإنها شكلت حافزاً بحد ذاته في تلك المعسكرات، وخلقت وهماً لدى الأسرى بأنهم سيقبضون جني تعبيهم قريباً. وجرى أيضاً تحفيز الأسير العامل بمنحه الحق في شراء حاجات من المقاصف العسكرية، على أن يخضم ثمنها من حساب أجره اليومي، لكن هذا الأمر لم يصبح حقيقة إلا في المراحل الأخيرة من الأسر [...] ^{٣٢}. وقد أشار مندوبو الصليب الأحمر الدولي إلى حافز آخر، هو السجائر التي وُزعت على الأسرى العاملين، بمعدل ست سجائر لكل يوم عمل، حتى لو لم يكونوا من المدخنين، وكان في وسعهم

هيئات أو شركات خاصة على الرغم من مطالبة هذه الشركات الخاصة وبعض المتعهدين بذلك، إذ إن هؤلاء أدركوا الطاقة الكامنة وبذلوا محاولات حثيثة للحصول على أسرى للعمل لديهم.

ومن غير الواضح ما هي الأسباب التي دفعت الجيش الإسرائيلي إلى عدم تشغيل أسرى في شركات مدنية، وخصوصاً أنه لا يشكّل خرقاً لاتفاقية جنيف لمعاملة أسرى الحرب.^{٢٥} فكَرَّس الأوامر النظامية لمعاملة أسرى الحرب الذي وُزِع على قادة معسكرات الأسرى وعلى قيادة دائرة الأسرى، يذكر بوضوح أنه يمكن تشغيل الأسرى في شركات مدنية وخاصة، كما أنه مستند إلى اتفاقية جنيف لمعاملة أسرى الحرب لسنة ١٩٢٩، وهو عملياً ترجمة للاتفاقية، مع ملاءمة للواقع الإسرائيلي. علاوة على ذلك، فإن إمكان تشغيل الأسرى في قطاعات مدنية وخاصة، أمر مُثبت في الكراس المذكور، وتحديدًا في أمر هيئة الأركان العامة، والذي يحمل الرقم ١١/٦.^{٢٦} أما المعيار الآخر لتشغيل الأسرى فممنصوص عليه في اتفاقية جنيف التي تمنع تشغيلهم في عمل يصب مباشرة في المجهود الحربي. وكان لدى الأسرى، في معظمهم، دافع إلى القبول بأن يتم تشغيلهم، وهذا الدافع يُعزى إلى المحفزات المباشرة وغير المباشرة التي مُنحت للأسرى العاملين فقط. وقد أكدت تقارير منظمة الصليب الأحمر الدولي حقيقة أن الأسرى كانوا يذهبون إلى العمل بملء إرادتهم.^{٢٧} وكانت زيادة الحصص الغذائية اليومية للأسير واحدة من المحفزات الأساسية والملموسة التي أثرت في الأسرى العرب أكثر من أي شيء آخر، ففي إحدى ملاحظات بن - غوريون القصيرة بشأن موضوع الأسرى، كتب أن الأسرى يأخذون ثلثي الحصص الغذائية المقدّمة إلى جنود الجيش الإسرائيلي^{٢٨} [...] وكان يحق للأسير العامل كمية إضافية من

مبادلته بحاجات أخرى.^{٣٣}

وكان استغلال مخزون الطاقة البشرية للأسرى بمثابة نبراس يُهتدى به لدى العاملين في دائرة تشغيل الأسرى، وقد تغلغت الفكرة في أوساط قادة المعسكرات والوحدات، وأصبح لها مفرداتها التي تجلّت في تقارير رؤساء الدائرة، والتي عبّرت عن استيعاب المقاربة الاقتصادية لطاقة الأسرى البشرية. وبدأت الدائرة تُصدر تقارير خاصة بشأن تشغيل الأسرى اعتباراً من أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨،^{٣٤} فبعد أن كان تشغيل الأسرى يبدأ في تقرير أسبوعي، أصبح موضوع تقرير شامل ومفصّل مرة كل أسبوعين، وترد فيه مصطلحات اقتصادية كمفردات "الإنتاج"، و"الطلب على العمال"، و"التوسيع"، وطبعاً يكثر فيه استخدام كلمتي "استغلال" و"نجاعة" [.....]. إلا إن التعبير الصريح الأول عن استغلال الطاقة البشرية للأسرى ظهر أول مرة في أواسط تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، من خلال محضر جلسة لقاء قادة المعسكرات برؤساء هذه المعسكرات، والذي شكّل خطة موجّهة للمرحلة المقبلة من طرف قادة دائرة تشغيل الأسرى.^{٣٥}

غير أن الإصرار على زيادة الفاعلية والاستغلال الأقصى لطاقة الأسرى البشرية لم يكن على ما يبدو توجيهاً من القيادة العليا بقدر ما كان حاجة داخلية لرجال دائرة الأسرى، التابعة لشعبة القوة البشرية، الذين أرادوا إثبات أنفسهم، وربما أيضاً جدارتهم وأهميتهم ومساهماتهم في المجهود الحربي الشامل. ومن خلال قراءة التقارير والمحاضر الكثيرة تظهر صورة وشخصية رئيس "دائرة تشغيل الأسرى"، الكابتن يهونتان دوريانوف، الذي دفع هذا الموضوع قدماً، وسعى لتطويره، إذ كرس مع معاونيه ساعات عمل كثيرة في محاولة لزيادة فاعلية عمل الأسرى. ولهذا الغرض عينت دائرة تشغيل الأسرى "ضباط تشغيل" في جميع المعسكرات، مهمتهم الإشراف

على تشغيل الأسرى والتركيز على زيادة فاعليتهم.

وهذه الطاقة الكامنة اقتصادياً والمبرهنة في تشغيل آلاف الأسرى جعلت قادة كباراً في الجيش الإسرائيلي يعلنون النفس بفكرة توسيع حدود تشغيل هؤلاء الأسرى، وذلك لاعتقادهم أن الأسرى سيقفون فترة طويلة في تصرف الجيش الإسرائيلي، لا بل إن أعدادهم ستزداد. وفي هذا الشأن، دارت في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، مداولات غير رسمية بين جماعة دائرة الأسرى ومدنوبي الحكومة، نوقشت فيها أفكار متعددة لتشغيل الأسرى في أعمال تصبّ في مصلحة الاقتصاد الوطني، كفكرة تشغيل عدد كبير من الأسرى في شق الطرق، وإصلاح سكك الحديد، وتوسيع المرافق.^{٣٦}

وكان الاعتقاد أن الأسرى سيقفون قوة عاملة تحت التصرف فترة طويلة، ومن نصيب كبار القادة أيضاً، حتى في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، عندما بدأت تلوح في الأفق بارقة نهاية الحرب وتوقيع اتفاقيات لوقف إطلاق النار. فالجدوى الاقتصادية من تشغيل الأسرى دفعت القادة العسكريين إلى اقتراح برامج مستقبلية لهذا الغرض.

ففي مراسلات دائرة الأسرى التابعة لشعبة القوة البشرية، ثمة وثيقة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، تحمل توقيع رئيس خدمات الإيواء، المقدّم م. بلحتوفسكي، وموجهة إلى رئيس شعبة الإمدادات. وتتضمن الوثيقة التي تحمل ختم "خاص وسري"، اقتراحاً لإنشاء مصنع ترابية لمنتجات الأسمنت، يقوم على تشغيل الأسرى،^{٣٧} ويقضي بإنشاء مصنعي ترابية في مكانين آخرين (علاوة على مصنع الترابية القريب من معسكر الأسرى إجليل) يشغلان نحو ٧٠٠ أسير عامل [.....].

ويشير المقدّم بلحتوفسكي إلى أن خدمات الإيواء لن تحتاج إلى جميع الكميات المنتجة، ولذا يقترح بيع جزء من المنتج إلى الوكالة

الأخيرة جَزاءً عمليات انتقال سببتها التغييرات في أعداد أسرى المعسكرات، فبين ٢٠٠٠ أسير أُعيدوا إلى مصر والأردن، كان هناك أكثر من ١٠٠٠ أسير عامل. وبعد أخذ البرامج الحالية للإفراج عن الأسرى المحليين في الحسبان، فإننا لا ننوي إعادة تنظيم أنظمة تشغيل الأسرى المتبقين في المعسكرات.^{٣٩}

[.....]

وأدت عمليات الإفراج عن الأسرى إلى تقليص عدد الوحدات العسكرية التي خُصص لها أسرى عاملون، فقد جاء في تقرير بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٤٩، تحت بند تشغيل الأسرى، أن "العدد المتناقص للأسرى أوجب تقليص عدد الوحدات التي تحصل على أسرى. وقد أُلغيت المستندات التي كانت مخصصة للألوية في السابق، وأُرسل الأسرى العاملون إلى الوحدات التي كان تشغيل الأسرى فيها أكثر إلحاحاً."^{٤٠}

وفي أواخر نيسان/أبريل ١٩٤٩، فُكك معسكر عتليت وأُلغيت جميع المستندات المتعلقة بتشغيل الأسرى في منطقة الشمال،^{٤١} وتجمّع في المعسكر الوحيد المتبقي في صرفند قرابة ١٣٠٠ أسير جُلهم من العرب الفلسطينيين الذين انتظروا أن يُفرج عنهم. وبموازاة تقلص القوة البشرية في الحلقة العليا لهذه الدائرة، أي دائرة الأسرى التابعة لشعبة القوة البشرية، قلّ عدد تقارير دائرة تشغيل الأسرى خلال أيار/مايو ١٩٤٩. وفي ١ حزيران/يونيو ١٩٤٩، أُلغيت دائرة الأسرى، وبقيت إدارة الحسابات التي انتقلت إلى معسكر صرفند، وتقلّص بالتدريج عدد الأسرى في هذا المعسكر إلى أن أُغلق نهائياً في مطلع سنة ١٩٥٠.

■ [.....]

اليهودية. ووعد بالأقل تقل جودة المنتج عن نوعية منتوجات معامل شبيهة في السوق المدنية، وألا يزيد سعره عن الأسعار التي تضعها مصانع القطاع الخاص المماثلة. وأدرج المقدّم في حساب التكاليف، تكلفة صيانة المصنع وإدارته، وأجراً يومياً للأسير العامل بمعدل ١,٢٥ ليرة إسرائيلية، وكان هذا أجراً مرتفعاً نسبياً، قياساً بأجر الأسير الذي حُدّد آنذاك بسبعة قروش في اليوم [٧٠ مليوناً].^{٣٨}

[.....]

لكن، في النهاية، لم يُنشأ المصنعان ولم تُنفذ خطة دائرة تشغيل الأسرى لتوسيع الورش والمصانع التي شغلت الأسرى، ففي ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٩، وُقِع اتفاق وقف إطلاق النار مع مصر، وتبعه توقيع اتفاقيات مماثلة مع لبنان، والأردن، وأخيراً مع سورية. وأدت هذه الاتفاقيات إلى إطلاق عدد كبير من الأسرى الذين عادوا إلى البلاد العربية خلال الفترة شباط/فبراير - أيار/مايو ١٩٤٩. وبموازاة إطلاق الأسرى العرب، بدأ الإفراج بالتدريج عن العرب الفلسطينيين الأسرى.

وشهد آذار/مارس ١٩٤٩ أكبر عملية إفراج عن الأسرى، إذ انخفض عدد الأسرى من ٦٠٠٠ أسير في بداية ذاك الشهر إلى قرابة ٣٠٠٠ أسير في نهايته، كما أن هذا العدد، في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل ١٩٤٩، انخفض إلى ٢١٠٠ أسير بقوا محتجزين في معسكرات الاعتقال. وأضرت عمليات الإفراج بالأعمال في قطاعات معينة: أولاً، لأنه أفرج عن العديد من الأسرى الحرفيين، فظهر نقص في المجالات الأكثر حيوية؛ ثانياً، لأن عمليات الإفراج استوجبت إجراء مناقلات غير مخططة لإعادة تنظيم مجموعات العمل في الورش والمصانع. وجاء في تقرير أسبوعي لدائرة تشغيل الأسرى بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٤٩، ما يلي:

عانى تشغيل الأسرى في الأشهر الثلاثة

المصادر

- ١ أرشيف الجيش الإسرائيلي (فيما يلي: أ. ج.)، رقم ٣٥/٥٠/٢٣١٥، وثيقة بتاريخ ١١/١/١٩٤٨، وقد بلّغت الكتائب هذا الأمر العسكري. انظر: المصدر نفسه، رقم ٩/٤٩/٥٩٤٢، وثيقة بتاريخ ١٩/١/١٩٤٨. وتشير الوثيقة إلى أنه يجب نقل الأسير إلى "مكان آمن وملثم ومجهز سلفاً".
- ٢ المصدر نفسه، رقم ١١٤/٤٩/٥٩٤٣، وثيقة بتاريخ ١٣/٤/١٩٤٨. وثمة من ترجم من الإنجليزية إلى العبرية أمراً من الجيش البريطاني بشأن معاملة الأسرى، تعبيراً عن حاجة الهاغاناه إلى أسرى عرب. انظر: الوثيقة: "فقرات من كتاب جهاز الاستخبارات العسكري رقم ٧ لسنة ١٩٤٦ التي تناقش عمل الاستخبارات بالنسبة إلى أسرى الحرب"، أ. ج. رقم ٣٥/٥٠/٢٣١٥، وثيقة بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٨.
- ٣ المصدر نفسه، وثيقة الادعاء، ١١/٥/١٩٤٨، الدليل رقم ١/٦٢١.
- ٤ المصدر نفسه، رقم ٧٦/٥٠/٢١٦٩، ص ٤١.
- ٥ انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، رقم ٥٨/٤٩/٥٢٠٥، ص ١٥٣. والوثيقة تحمل توقيع قائد لواء غولاني بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٨، وعنوانها: "معاملة أسرى الحرب": "... أخذنا علماً بحالات معاملة غير مقبولة للأسرى في اللواء...".
- ٦ انظر تعليق "كول يروشلیم" بعنوان: "إنشاء أول معسكر للأسرى": "يتم إنشاء أول معسكر للأسرى في إحدى القرى التي احتلها جيش الهاغاناه، ويجري إعداد المعسكر كي يستوعب ٥٠٠ أسير. سيضاء في الليل بالكهرباء، وسيحاط بأسلاك من الدكرون...". "كول يروشلیم"، العدد ٩، ٣١/٥/١٩٤٨. انظر أيضاً: أ. ج. رقم ٢٩/٥١/٦٧، ص ٦ و ١٥.
- ٧ أ. ج. رقم ٢٩/٥١/٦٧، ص ٦ و ١٥.
- ٨ المصدر نفسه، رقم ٥/٥١/٦٧، ص ٥٦٥ - ٥٧٦، ووفقاً لهذه الوثائق المكتوبة بخط اليد، والتي تتطرق إلى الأسرى في معسكر إجليل، فإن الأسرى الـ ٤٤ الأوائل وصلوا في ١/٦/١٩٤٨، مجلوبين من لواء غفعاتي.
- ٩ بين التفسيرات التي تعطى بشأن وجود أطفال مع الأسرى، تفسير يتعلق باعتقال رب الأسرة وبقاء الأولاد والعجائز من دون رعاية. وقد حدثت أمور مشابهة مع الأسرى اليهود لدى الفيلق الأردني، وخصوصاً في القدس العتيقة.
- ١٠ أ. ج. رقم ١٦/٤٩/٧٣٣٥، ص ٧٣؛ رقم ١٥/٥٠/٣٢٤، ص ٥١، وهي وثيقة من دون تاريخ، لكن يبدو أنها ترجع إلى كانون الثاني/يناير ١٩٤٩.
- ١١ أفيغدور كيفنيس، شهادة أعطيت للكاتب بتاريخ ١٥/١/١٩٩٦ (فيما يلي: كيفنيس، شهادة). وكان كيفنيس الضابط المسؤول عن أماكن احتجاز الأسرى في معسكر إجليل، ومن الذين أنشأوا معسكر الأسرى في صرفند، حيث خدم ككاتب قائد المعسكر. وقد أنهى خدمته برتبة كابتن، وكان في السابق عضواً في منظمة ليحي، وهو يعتقد أن بعض ضباط الهاغاناه اختار الخدمة في معسكرات الأسرى لأنها ملائمة لمتابعة أعماله الخاصة.
- ١٢ المصدر نفسه.
- ١٣ المصدر نفسه.
- ١٤ نموذج للتأثير البريطاني: الوزن الكبير المعطى للرفقاء في المعسكرات، وتمييزهم من الجنود العاديين. انظر: أ. ج. رقم ٥٥/٤٩/٤٢٢٤، ص ١٠١. كما أن قاعات الطعام كانت مشتركة بين الضباط والرفقاء (مقابلة مع يغئيل غريفل).
- ١٥ وفق شهادات يغئيل غريفل وأ. دفورين، وحاييم غروسمان (٢٠/١/١٩٩٥). (فيما يلي ح. غروسمان)

- الذي خدم كضابط إدارة وكمساعداً في معسكر عتليت وصرقند، وكان عضواً في منظمة إيتسل في الماضي. وأيضاً وفق شهادة هاتفية حصلت عليها من سيسخار فيشر بتاريخ ١٩٩٦/١/٦. وكان جزء كبير من ضباط المعسكرات من خريجي المنظمين المنشقين - معظمهم كان من إيتسل، وبعضهم من ليحي. وكما يبدو من أبحاثي، فإن من مجموع ٨٠ ضابطاً خدموا في المعسكرات، يَمَن في ذلك ضباط المستودعات والحسابات، كان هناك ١٤ من جماعة إيتسل و ٣ من جماعة ليحي. ويشهد البعض أن هناك خمسة آخرين على الأقل كانوا من جماعة إيتسل.
- ١٦ أ. ج. رقم ٤٢٢٤/٤٩/٥٥، ص ١٠١.
- ١٧ المصدر نفسه، رقم ٧٢١/٧٢/١٣٧١، ص ١١.
- ١٨ المصدر نفسه، رقم ٤٢٢٤/٤٩/٥٥، ص ٨٨، ٩٣، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧.
- ١٩ المصدر نفسه، ص ١٠٩. وطلب من جامعي الزيتون تحويش الزيتون وجمعه في المناطق العربية التي احتلها الجيش الإسرائيلي (اللد على سبيل المثال).
- ٢٠ المصدر نفسه، ص ٧١٠.
- ٢١ المصدر نفسه، ص ١٠٨.
- ٢٢ يتبين من دراسة تقارير دائرة الأسرى أنه كان في معسكر صرقند، في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، نحو ٨٢٠ أسيراً، وفي معسكر تل ليتفنسكي ٣٤٨ أسيراً. وبلغ عدد الأسرى في آخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ في معسكر صرقند ١٤٤٥ أسيراً، وفي تل ليتفنسكي ١٣٣٦ أسيراً. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٦ و ١٠٩.
- ٢٣ المصدر نفسه، ص ٧٨.
- ٢٤ المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٩.
- ٢٥ المصدر نفسه، رقم ٢٩٢/٥٤/١٤٩٥، ص ٨٢.
- ٢٦ المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٨٥. وأغلبية الأوامر الدائمة لمعاملة الأسرى مثبتة في الأمر اليومي لهيئة الأركان العامة، رقم ١/٥٢، وبعضها يظهر في الأمر اليومي لهيئة الأركان العامة، رقم ٢/٦.
- ٢٧ انظر تقارير زيارة معسكر صرقند في ١٩٤٨/١٠/٨، وزيارة الصليب الأحمر الدولي لمعسكر تل ليتفنسكي في ١٩٤٨/١١/٢٤، وعتليت في ١٩٤٩/١/٢٦. راجع: ملف وزارة الخارجية، رقم ٨ - ٢٤٠٦.
- ٢٨ بن - غوريون، "يوميات الحرب"، ص ٨٢٩. وتشهد هذه الملاحظة على خرق لاتفاقية جنيف (بترجمتها العبرية)، والتي تحدد أن حصاة الأسير من الغذاء يجب أن تكون مساوية لحصاة الجندي في الجيش الإسرائيلي. كما تنص الاتفاقية على أن الحصاة يجب أن تلائم ذائقة الأسرى. انظر: أ. ج. رقم ٢٩٢/٥٤/١٤٩٥، ص ٨١.
- ٢٩ أ. ج. رقم ٤٢٢٤/٤٩/٥٥، ص ١: تقرير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر إجليل في ١٩٤٨/٧/١٠. راجع: ملف وزارة الخارجية، رقم ٨ - ٢٤٠٦.
- ويشرح التقرير بالتفصيل أنواع الغذاء والكميات بالغرامات، أما المعطيات المتعلقة بزيادة الحصاة الغذائية للأسرى العاملين فهي من تقرير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر إجليل في ١٩٤٨/٨/١٩.
- ٣٠ انظر تقرير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر إجليل في ١٩٤٨/٩/١٦. راجع: ملف وزارة الخارجية، رقم ٨ - ٢٤٠٦. ومذكور في هذا التقرير أن أجر الأسير العامل هو ٧ قروش (٧٠ مليماً). أما تقارير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر عتليت في ١٩٤٨/٩/٢٨، ومعسكر صرقند في ١٩٤٨/١١/٣، ومعسكر تل ليتفنسكي في ١٩٤٨/١١/٢٤، فتذكر أن أجر الأسير العامل هو ١٠ قروش (١٠٠ مليماً). انظر تقرير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر عتليت في ١٩٤٩/١/٢٦، وصرقند في ١٩٤٩/١/٣١.
- ٣١ هذا التعهد مذكور في تقرير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر أم خالد في

- ٢٢/٩/١٩٤٨. انظر: ملف وزارة الخارجية، رقم ٨ - ٢٤٠٦.
- ٣٢ هناك برهان على ذلك في تقارير دائرة الأسرى بشأن كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، والتي تؤكد أن توزيع حاجات من المقاصف حفزت الأسرى العاملين. انظر: أ. ج. رقم ٤٢٢٤/٤٩/٥٥، ص ٣٥ و ٤٥.
- ٣٣ انظر تقارير زيارة مندوبي الصليب الأحمر الدولي لمعسكر عتليت في ٢٦/١/١٩٤٩، وصرّفند في ٣١/١/١٩٤٩. راجع: ملف وزارة الخارجية، رقم ٨ - ٢٤٠٦.
- ٣٤ التقرير الأول الذي اكتشفته هو التقرير الذي يلخص نشاطات الأسبوع الممتد من ١٩ إلى ٢٦/١١/١٩٤٨، بيد أن هذا التقرير يأتي على ذكر تقرير أسبق مكتوب على ما يبدو في أواسط ذاك الشهر، رقم ٤٢٢٤/٤٩/٥٥، ص ٩٠.
- ٣٥ المصدر نفسه، ص ١٢٠.
- ٣٦ المصدر نفسه، ص ١٠٨.
- ٣٧ المصدر نفسه، رقم ٧٣٣٥/٤٩/٤١١، ص ٩١.
- ٣٨ تقارير الصليب الأحمر الدولي بشأن زيارة المعسكرات. انظر: ملف وزارة الخارجية، رقم ٨ - ٢٤٠٦.
- ٣٩ أ. ج. رقم ٤٢٢٤/٤٩/٥٥، ص ٢٣.
- ٤٠ المصدر نفسه، ص ١٩.
- ٤١ المصدر نفسه، ص ١١.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ فلسطين في طوابع البريد

مجموعة

نادر خيرى الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيّدة ومحدّثة
٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

دليل إسرائيل العام ٢٠١١

رئيس التحرير

كميل منصور

٨٠٠ صفحة ٢٦ دولاراً